S/2023/961

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
6 December 2023
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجمهورية غيانا التعاونية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة من هيو هيلتون تود، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غيانا التعاونية (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كارولين **رودريغز** – **بيركيت**
السفيرة والممثلة الدائمة
لجمهورية غيانا التعاونية
لدى الأمم المتحدة

121223 121223 23-24442 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لجمهورية غيانا التعاونية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم بشأن مسألة خطيرة تهدد السلام والأمن الدوليين بما يشمل على وجه الخصوص السلام والأمن في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وتتعلق المسألة بالإجراءات التي اتخذتها جمهورية فنزويلا البوليفارية في 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 لضم منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا رسميا ودمجها في الأراضي الفنزويلية، وهي منطقة تشكل أكثر من ثلثي الأراضي الخاضعة لسيادة غيانا.

وعلى وجه الخصوص، فإن رئيس فنزويلا أعلن أن الجمعية الوطنية ستسن تشريعا يدمج في فنزويلا رسميا منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا، ويمنح الجنسية الفنزويلية لسكانها الذين هم كلهم من مواطني غيانا؛ وأمر بإجراء تعداد سكاني في منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا وإصدار بطاقات هوية فنزويلية لسكانها؛ وأنشأ رسميا "منطقة غيانا إيسيكويبا الدفاعية المتكاملة" وعين اللواء ألكسيس رودريغيز كابيو السلطة الإدارية الوحيدة؛ وأعلن عن إنهاء جميع الامتيازات التي أصدرتها غيانا في منطقة إيسيكويبو والمنطقة البحرية المجاورة، ومنح الجهات التي لديها تراخيص أصدرتها لها غيانا مهلة ثلاثة أشهر لإخلاء المنطقة، وأوعز إلى كيانات الدولة الفنزويلية أن تصدر جميع التراخيص الجديدة المتعلقة بالتنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما وكذلك المتعلقة بالتعدين؛ وأصدر تعليمات لوضع "خطة للرعاية الاجتماعية" لصالح سكان منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا؛ وأمر بنشر خريطة رسمية جديدة لفنزويلا تضم منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا.

وأعلن رئيس فنزويلا أيضا رفض فنزويلا لمحكمة العدل الدولية وسيلةً لتسوية نزاعها مع غيانا على منطقة إيسيكويبو، على الرغم من قراركم المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2018 أن تتولى محكمة العدل الدولية تسوية النزاع ومن تأكيد المحكمة اختصاصَها بتسويته في مناسبتين اثنتين، بموجب حكميها المؤرخين 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 6 نيسان/أبريل 2023.

وكما قد تعلمون، فإن هيئة تحكيمٍ بالإجماع أنشأت الحدود الدولية بين غيانا البريطانية آنئذ وفنزويلا في 1899، وقامت المملكة المتحدة وفنزويلا بتعيين الحدود رسميا في عام 1905 بمقتضى اتفاق وقعه الطرفان كلاهما. وقد قبلت فنزويلا دون طعن الحدود التي أنشأها قرار التحكيم الصادر في عام 1899 واعترفت بها لمدة تفوق 60 عاما. ولم تطعن فنزويلا للمرة الأولى في صحة ذلك القرار والحدود التي انبثقت عنه إلا في وقت متأخر في عام 1962. وفي اتفاق جنيف لعام 1966، اتفق الطرفان على إجراءات محددة لحل تنازعهما فيما يخص صحة قرار التحكيم الصادر في عام 1899. وقد اتُّبِعت تلك الإجراءات حتى مرحلتها النهائية، ألا وهي إحالة المسألة إلى الأمين العام لاتخاذ قرار ملزم بشأن وسيلة تسوية هذا النزاع. وعملا بهذه السلطة، اختار الأمين العام محكمة العدل الدولية، وقدمت غيانا طلبا إلى المحكمة بعد انصرام شهرين اثنين، وكان ذلك في آذار/مارس 2018. وكما أُسلف، قضت المحكمة مرتين بأن لديها الاختصاص بحل النزاع استنادا إلى اتفاق جنيف لعام 1966 وقرار الأمين العام الصادر في كانون الثاني/يناير 2018.

وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعلنت حكومة فنزويلا أنها ستجري استفتاء وطنيا للحصول على تفويض شعبي لرفض المحكمة وسيلةً لتسوية هذا النزاع، والمضي انفرادياً في ضم منطقة إيسيكويبو التابعة لغيانا ودمجها في فنزويلا، ومنح الجنسية الفنزويلية وبطاقات الهوية الوطنية للسكان، وتنمية المنطقة، في جملة أمور أخرى. وردت غيانا بأن طلبت إلى المحكمة أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية لمنع فنزويلا من تنفيذ أي من هذه الإجراءات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن في منطقة إيسيكويبو ريثما تصدر المحكمة حكمها النهائي بشأن موضوع القضية، وقرارها الملزم بصحة قرار التحكيم لعام 1899 والحدود البرية التي أنشأها ذلك القرار.

وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت المحكمة أمرها بشأن طلب غيانا إصدار تدابير تحفظية. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، أحال الأمين العام أمر المحكمة إلى مجلس الأمن. ويشير الأمر إلى أنه صدر بإجماع القضاة المكلفين وتأييد منهم كافة. وينص على ما يلي:

(1) ريثما يتم اتخاذ قرار نهائي في القضية، يجب على جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير الوضع السائد حاليا في المنطقة المتنازع عليها، الذي تتولى جمهورية غيانا التعاونية في إطاره إدارة تلك المنطقة وممارسة السيطرة عليها؛

(2) يجب على الطرفين الامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى تفاقم النزاع المعروض على المحكمة أو إطالة أمده أو جعل حله أمرا أصعب.

إن الإجراءات التي اتخذتها فنزويلا في 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 هي انتهاكات صارخة لأمر المحكمة الذي هو ملزم للطرفين إلزاما قانونيا. وبموجب المادة 94 (1) من ميثاق الأمم المتحدة، فإن فنزويلا ملزمة بالامتثال لقرارات محكمة العدل الدولية. وبموجب المادة 94 (2)، إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن الإيفاء بالالتزامات الواقعة على كاهله، فللطرف الآخر (وهو غيانا في هذه القضية) أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

وتنتهك أعمال فنزويلا أيضا أهم مبادئ القانون الدولي الأساسية المكرسة في المادة 2 (4) من الميثاق التي قضت بعدم شرعية قيام أي دولة بالتهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. وإن اكتساب أراضي دولة أخرى أو محاولة حيازتها هو عدوان ينتهك الالتزامات الواقعة بموجب القواعد الآمرة للقانون الدولي. ففنزويلا قد خرقت جميع هذه الالتزامات، والإجراءاتُ التي أعلنت أنها ستتخذها قريبا لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الوضع. وجليٌّ أن سلوكها هو تهديد مباشر لسلام غيانا وأمنها كما أنه تهديد للسلام والأمن في المنطقة قاطبة بوجه أعم.

وللأسباب الآنفة الذكر، وعملا بالمادة 35 من الميثاق، تطلب غيانا بكل احترام منكم القيام، في إطار ممارسة السلطة المخولة لرئيس مجلس الأمن بموجب المادة 3 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، بالدعوة على سبيل الاستعجال إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لتحديد ما إذا كان من المحتمل أن يعرض الوضع الموصوف أعلاه صون السلام والأمن الدوليين للخطر.

(توقيع) أ. هيو هيلتون **تود**
ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي